متظاهرو تركيا يردون على تحذيرات أردوجان بتصعيد الاحتجاجات

اسطنبول/وكالات

تظاهر الآلاف في مدينة اسطنبول التركية بعد أن اقتحمت شرطة مكافحة الشغب متنزها يشهد احتجاجات على الحكومة منذ اسبوعين باستخدام الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه.

وأغلقت طوابير من الشرطة تدعمها عربات مصفحة ميدان تقسيم في وسط المدينة بينما اقتحم أفراد من الشرطة متنزه غازي المتاخم حيث يعتصم المحتجون منذ أكثر من أسبوعين.

وحذر رئيس الوزراء رجب طيب اردوجان قبل ساعات من أن قوات الأمن ستخلي الميدان اذا لم ينسحب المتظاهرون قبل تجمع لحزب العدالة والتنمية الحاكم في اسطنبول أمس.

وقال أردوجان أمام عشرات الآلاف من انصاره في تجمع بالعاصمة أنقرة :"سننظم تجمعا حاشدا في اسطنبول، أقولها بوضوح: يجب إخلاء ميدان تقسيم. وإلا فإن قوات الأمن في هذا البلد تعرف كيف تخليه."

وتظاهر محتجون في عدة احياء في شتى انحاء اسطنبول بعد مداهمة حديقة غازي وبنوا حواجز من سيارات معدنية وحجارة ارصفة ولوحات اعلانية واشعلوا النار في القمامة بالشوارع.

وهتف البعض"طيب استقيل."

واظهرت مشاهد بالتلفزيون المحلي متظاهرين يقطعون طريقا رئيسيا إلى مطار اتاتورك على الطرف الغربي من المدينة كما سار المئات شرقا صوب جسر رئيسي على مضيق البوسفور تجاه تقسيم.

واحتشد آلاف آخرون في حي جازي العمالي الذي شهد اشتباكات عنيفة مع الشرطة في التسعينات في حين تجمع محتجون ايضا في انقرة حول متنزه كوجولو بوسط المدينة ومن بينهم برلمانيون من احزاب معارضة جلسوا في الشوارع في محاولة منع الشرطة من أطلاق الغاز المسيل للدموع.

وقال اتحاد نقابات عمال القطاع العام الذي يضم نحو 240 الف عضو نقابة أنه سيدعو لإضراب عام اليوم ولكن تجمعا نقابيا ثانيا قال إنه سيعقد اجتماعا طارئا لتحديد ما اذا كان سينضم للاضراب.

وأعلن رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض في اسطنبول أن "وحشية الشرطة تهدف إلى اخلاء شوارع اسطنبول لافساح المجال لاجتماع اردوجان غدا".

وتابع :"ومع ذلك سيأتي ذلك بنتائج عكسية.الناس يشعرون بالغدر".

وادت حملة مماثلة للشرطة على المتظاهرين السلميين في متنزه غازي قبل أسبوعين إلى موجة غير مسبوقة من المظاهرات شارك فيها علمانيون وقوميون ومهنيون ونقابيون وطلاب تظاهروا احتجاجا على ما يعتبرونه اسلوب اردوجان الاستبدادي في الحكم.

واطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه لفض المتظاهرين الذين رشقوها بالحجارة في عدد من المدن من بينها اسطنبول وأنقرة. وذكر اتحاد الأطباء التركي أن الاضطرابات خلفت أربعة قتلى ونحو خمسة آلاف مصاب.

وقال اردوجان للمحتجين الخميس :إنه سيعلق خطط تطوير متنزه غازي إلى أن تبت فيها المحكمة. وكان هذا موقفا أكثر اعتدالا بعد تحد استمر أسبوعين وصف فيه المتظاهرين بأنهم "رعاع" وقال إنه سيمضي قدما في خطط إعادة بناء المتنزه.

ولكنه تحدث بلهجة متحدية خلال اول اجتماع من بين اجتماعين لحزبه العدالة والتنمية في مطلع الاسبوع عندما قال لعشرات الآلاف من انصاره في اطراف انقرة أنه سيسحق معارضيه خلال الانتخابات التي تجري العام المقبل.

المجتمع الدولي يبدي استعداده للتعاون مع الرئيس الإيراني الجديد

إسكندر المريسي

أبدى المجتمع الدولي استعداده للتعاون مع الرئيس الإيراني المنتخب حسن روحاني معرباً في الوقت نفسه عن أمله في أن يلبي الرئيس الجديد تطلعات الأسرة الدولية إلى تعاون تام من جانب طهران في ملفها النووي، إضافة إلى موقفها من النزاع السوري.

فقد وجه الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) تهنئة حارة إلى روحاني مؤكداً أنه سيواصل حض إيران على أداء دور بناء في القضايا الاقليمية والدولية، مشيداً بنسبة المشاركة العالية في التصويت والتي بلغت أكثر من 72%.

من جهتها أعلنت الولايات المتحدة الأميركية أنها مستعدة للتعاون مباشرة مع طهران حول ملفها النووي بعد انتخاب روحاني مؤكدة في بيان للبيت الأبيض أن هذا الالتزام يهدف إلى إيجاد حل دبلوماسي من شأنه تبديد قلق المجتمع الدولي حول البرنامج النووي الإيراني.

وأضاف البيت الأبيض: نحترم نتيجة تصويت الشعب الإيراني ونهنئهم على مشاركتهم في العملية السياسية، وقال وزير الخارجية الأميركي جون كيري: إن روحاني تعهد مرارا خلال حملته بإعادة الحريات لكل الإيرانيين وتعزيزها وستكون أمامه فرصة خلال الأشهر المقبلة لتنفيذ وعودة للشعب الإيراني.

وفي السياق ذاته هنأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حسن روحاني على انتخابه رئيساً لإيران، داعياً إياه على تعزيز العلاقات مع موسكو، وأبدى بوتين في رسالة وجهها للرئيس الإيراني المنتخب وأورد مضمونها الكرملين ثقته بأن يشكل عمل حسن روحاني في هذا المنصب الرفيع دفعاً لازدهار إيران البلد الصديق لروسيا وتعزيز العلاقات الروسية - الإيرانية.

وأعلنت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون أن الاتحاد عازم على العمل مع روحاني حول الملف النووي لبلاده، وقالت آشتون في بيان: تمنياتي لروحاني بالنجاح في تشكيل حكومة جديدة وفي مسؤولياته الجديدة، أنا ما زلت عازمة بقوة على العمل مع القادة الإيرانيين الجدد من أجل التوصل سريعاً إلى حل دبلوماسي للمسألة النووية.

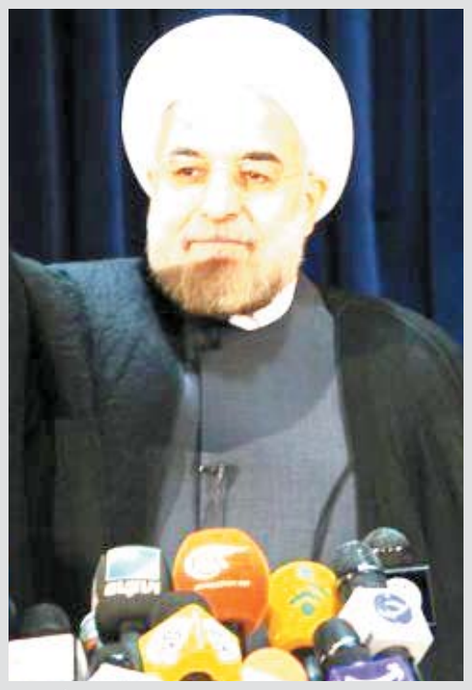

بدوره قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس: إن باريس أخذت علماً بانتخاب حسن روحاني وهي مستعدة للعمل معه وخصوصاً حول الملف النووي وانخراط إيران في سوريا، مشيداً بتطلع الشعب الإيراني الذي لا يتزعزع إلى الديمقراطية.

أما بريطانيا فدعت من جانبها الرئيس المنتخب إلى وضع إيران على سكة جديدة وخصوصاً عبر التركيز على قلق المجتمع الدولي حيال البرنامج النووي الإيراني وعبر الدفع باتجاه علاقة بناء مع المجتمع الدولي وتحسين الوضع السياسي ووضع حقوق الإنسان.

وفي سياق متصل رأى وزير الخارجية الألماني في انتخاب روحاني تصويتاً لصالح إجراء إصلاحات ولسياسة خارجية بناءة، معرباً في بيان مقتضب عن أمله في أن تتعاون القيادة الجديدة لهذا البلد في هذا الاتجاه من أجل إيجاد حلول للقضايا الدولية والإقليمية، كذلك أعربت وزيرة الخارجية الايطالية عن أمل روما في تطوير العلاقات الثنائية وفي قيام حوار بناء مع إيران والمجتمع الدولي بعد انتخاب روحاني، مؤكدة ارتياح روما لكون الانتخابات الرئاسية في إيران تمت بطريقة سلمية.

أما الائتلاف السوري المعارض فقد دعا من جهته روحاني إلى إصلاح موقف بلاده التي تدعم نظام بشار الأسد وقال الائتلاف زنه يجد من واجبه أن يدعو الرئيس الإيراني الجديد إلى تدارك الأخطاء التي وقعت فيها القيادة الإيرانية ويؤكد الأهمية القصوى لإصلاح الموقف الإيراني من النزاع السوري.

وفي سياق مغاير دعا وزير الاستخبارات الإسرائيلي أمس القوى الدولية إلى مواصلة ضغوطها الاقتصادية على إيران لكبح جماح برنامجها النووي وأضاف يجب أن نفترض عملياً أن المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي الذي ترأس هذا البرنامج لمدة 24 عاماً سيبقى على رأسه ولهذا فإنه دون الضغوط المتواصلة على إيران معتبراً أنه لا يوجد فرصة في رؤية تغيير كبير في السياسة النووية.

هذا وأحدث رجل الدين المعتدل حسن روحاني مفاجأة بانتخابه رئيساً جديداً لإيران من الدورة الأولى ما يكرس عودة المعتدلين والإصلاحيين إلى الحكم في طهران بعد هيمنة المحافظين والتي استمرت ثمانية أعوام، وطالب روحاني المجتمع الدولي بالاعتراف بحوق إيران في المجال النووي.

دستورية الكويت تحل البرلمان وتدعو لانتخابات تشريعية جديدة

الكويت/أ ف ب

اصدرت المحكمة الدستورية الكويتية أمس حكما بإبطال الانتخابات التشريعية الاخيرة التي نظمت في ديسمبر الماضي وبحل البرلمان الحالي الموالي للحكومة، إلا انها ايدت دستورية المرسوم الاميري بتعديل نظام الانتخابات والذي قاطعت المعارضة بسببه الانتخابات الاخيرة.

وتلا رئيس المحكمة القاضي يوسف المطاوعة الحكم الذي يدعو ايضا إلى إجراء انتخابات تشريعية جديدة.

وهي المرة الثانية التي تلغي فيها هذه المحكمة التي لا يمكن نقض احكامها، الانتخابات في الكويت في غضون سنة واحدة.

وكانت المحكمة تنظر خصوصا في دستورية او عدم دستورية مرسوم اميري اصدره امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الصباح في اكتوبر الماضي بعد حله البرلمان، وتم من خلاله تعديل قانون الدوائر الانتخابية بخفض عدد المرشحين الذين يحق للناخب انتخابهم من أربعة في القانون السابق إلى مرشح واحد فقط.

وبعد صدور المرسوم، تأججت الازمة السياسية المستمرة في الكويت منذ 2006م والتي شهدت عدة جولات من التظاهرات في الشارع.

ورفضت المعارضة تعديل قانون الدوائر الانتخابية الذي بات يعرف بـ"مرسوم الصوت الواحد"، وقاطعت الانتخابات الاخيرة التي نظمت في ديسمبر 2012م، ما ادى إلى برلمان موال للحكومة بشكل كامل.

وطبقا للمادة 71 من الدستور، يحق للامير اصدار التشريعات في غياب البرلمان فقط في حالة الضرورة واتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير.

واعتبرت المعارضة الإسلامية والوطنية والليبرالية أن التعديل غير دستوري لانه لم تكن هناك حالة ضرورة أو أمر طارئ بالإضافة إلى أن التعديل يمكن الحكومة من التحكم في تركيبة البرلمان.

وفيما ايدت المحكمة دستورية المرسوم الاميري المتعلق بالتصويت لمرشح واحد، قررت الغاء الانتخابات الاخيرة على اساس الطعن في مرسوم اميري آخر تم بموجبه تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات.

وبحسب تفاصيل الحكم، اعتبرت المحكمة أن المرسوم الثاني المتعلق بتشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات غير دستوري، وبالتالي ابطلت الانتخابات وحلت البرلمان، كما حكمت المحكمة بعدم الغاء القوانين التي اصدرها البرلمان المنحل.

وفيما طالبت مرارا وتكرارا بحل البرلمان الحالي، إلا أن المعارضة أكدت اكثر من مرة في الفترة الاخيرة انها لن تشارك في اي انتخابات تتم على اساس قانون الصوت الواحد وهي متمسكة بالعودة إلى النظام السابق الذي ينص على انتخاب اربعة مرشحين في كل من الدوائر الانتخابية الخمس، وتضم كل دائرة عشرة نواب.

وأكد رئيس مجلس الامة المنحل علي الراشد أن الانتخابات المقبلة ستتم على اساس التعديل الاخير على قانون الدوائر الانتخابية، اي مع استمرار اعتماد الصوت الواحد لكل مقترع.

ولطالما اعتبرت الكويت معقلا للديموقراطية في الخليج إذ اصبحت عام 1962م اول دولة خليجية تحظى بدستور وتتبنى نظاما مع برلمان منتخب يتمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية.

لكن الدستور الكويتي يبقي صلاحية تعيين رئيس الوزراء واعتماد الحكومة بيد امير البلاد حصرا، وبغض النظر عن نتيجة الانتخابات.

إلا أن صورة الديموقراطية الكويتية تضررت كثيرا في السنوات الاخيرة بسبب الخلافات المستمرة بين الحكومة والبرلمانات المتعاقبة، الامر الذي اثر كثيرا على التنمية في هذا البلد الذي يعوم على عشر الاحتياطي العالمي من الخام.

واتفق سياسيون ومحللون وخبراء قانونيون على أن حكم المحكمة الدستورية سيكون له تأثير على معالم مستقبل الديموقراطية نفسها في هذا البلد الخليجي الغني.

تحليـــل

«زهـرة المدائـن» تئن مـن وطـأة التهويد الاستيطاني

عبدالملك السلال

خطير جدا ما تتعرض له (زهرة المدائن) والقدس والضفة الغربية المحتلتان من هجمة استيطانية شرسة تستغل انشغال العالم بما يجري من تطورات متسارعة في الوطن العربي وخاصة مجريات النزاع السوري الذي طغى على كل الملفات الساخنة العالمية والاقليمية وفي ظل استكانة العرب وتماهي الانظمة الغربية مع الدولة العبرية تتسارع وتيرة النشاط الاستيطاني في القدس الهادفة في مجملها إلى تهويد المدينة وتضربُ دولة الاحتلال عرض الحائط بقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد عدم شرعية تسمين اسرائيل مستعمراتها مما يقطع الطريق أمام أية تسوية سلمية في المستقبل، ويقضي كذلك على آمال اقامة دولة فلسطينية مستقلة

القدس بالمعدة الصهيونية

أسفر الاستيطان الموجه ضد القدس المحتلة منذ عدوان العام 1967م، عن قضمّ ما نسبته 87 % من مساحتها، بحيث لم يعد يبقى سوى نحو 13 % للفلسطينيين، مرشحة للانحسار في ظل مخطط مصادرة 62 ألف دونم من محيطها لصالح الاستيطان.

وتستحثُ اسرائيل منذ احتلالها للقدس قبل 46 عاماً، خطاها لتغيير الوقائع على الأرض عبر مخططات المصادرة، التي ارتفعت وتيرتها في السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة 2 %، مما مكنه من الاستيلاء على قرابة 80 % من مساحة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

بحيث لم يتبق سوى 27 - 28 % من المساحة الخارجة عن يدّ الاحتلال في الضفة الغربية، لتشكل قوام الكيان الفلسطيني المستقبلي، وهو ما يؤدي عمليا الى خنق "حل الدولتين" الذي بات موضع شك عند الفلسطينيين، بما يجعل مستقبل عاصمتهم المنشودة في القدس مجهولاً لديهم ...الأمر الذي يمكن القول أنه افشال يستبق الجهود الأميركية التي يبذلها وزير الخارجية جون كيري لاحياء مايسمى (عملية السلام).

وبالعودة إلى ملف الاستيطان تستهدف "سلطات الاحتلال تهويد زهرة المدائن لتتمكن من فصلها عن أراضي الضفة الغربية ومنع تقسيمها، بما يصطدم عملياً مع مساعي الفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقلة على حدود العام 1967م وعاصمتها القدس الشريف".

ووفق المخطط الإسرائيلي لضمّ الكتل الاستيطانية الكبرى حول مدينة القدس إلى كيانه المحتل، بالإضافة إلى المستعمرات التي تشق أوصال الضفة الغربية، فإن ما يقرب من 15 %، عدا المرافق المحيطة بها، ستخرج بحسب منظوره من أي مفاوضات قادمة مع الجانب الفلسطيني.

وعمد الاحتلال، إلى الاستيلاء على 35% من مساحة أراضي القدس، من إجمالي 70كم مربع، تحت زعم المصلحة العامة، وعلى 52% من محيطها نظير مخططات المصادرة، مما جعل نسبة 87% تحت يدّه المحتلة مباشرة.

وتبقى "نسبة 13% الخارجة عن سيطرته، مرشحة للانقباض بسبب سياسة الاحتلال المتواصلة في هدم المنازل الفلسطينين وتشريد مواطنيها وبناء المؤسسات الصهيونية داخل حدود المدينة"،

وعملت سلطات الاحتلال، منذ احتلال المدينة، على توسيع بلدية القدس لإيجاد ما يسمى "القدس الكبرى"، من خلال مصادرة الأراضي لصالحها، وخلق "حاضرة القدس"، عبر توسيع المدينة لصالح المستوطنات.

ويخطط الاحتلال، في إطار "مشروع E1 الاستيطاني الذي رفضته القيادة الفلسطينية، لمصادرة نحو 20 ألف دونم من الأراضي الواقعة بين مدينة القدس والتجمع الاستيطاني القائم في شرقيها "معاليه أدوميم".

وغداة مصادرته حوالي 12.462 ألف دونم لصالح مستوطنة "معاليه أدوميم" ومستوطنتي "ميشور أدوميم" و"كفار أدوميم"، وضع الاحتلال مخطط مصادرة آلاف الدونمات لصالح ضمّ التجمع الاستيطاني "غوش عتصيون" عند مشارف الجهة الشمالية لمحافظة الخليل وامتدادها ناحية القدس، بما يشمل عدة مستعمرات مقامة على أراضي بيت لحم.

وهناك مخطط آخر لمصادرة 30 ألف دونم غرب المستعمرات المقامة على بيت لحم ضمن مشروع «A30».

وتعتبر "معاليه أدوميم" شرقي القدس، و"غوش عتصيون" جنوبها، و"غيلو" في جنوبها الغربي و"جعفات زئيف" من الشمال حتى مشارف رام الله من الجهة الجنوبية، من أبرز التجمعات الاستيطانية التي يخطط الاحتلال لضمها إلى مدينة القدس.

وقد مكنت سياسة القضم من ايجاد 250 مستعمرة و118 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية بما فيها القدس، تضم زهاء 550 ألف مستعمر.

تهويد القدس

> وبحسب مصادر فلسطينية أدت سياسة الاستيطان والتهويد الإسرائيلية المتواصلة إلى تغيير معالم القدس الجغرافية، فقد "كانت مساحة بلدية القدس العام 1948م أقل من 20 كم مربع، وتشمل البلدة القديمة المسورة وتقدر مساحتها بنحو 860 دونماً، إلى جانب البلدة الجديدة التي تطورت خارج الأسوار بمساحة تقارب نحو 19 كم مربع".

فيما كان "اليهود يسيطرون على نحو 25% من مساحتها، أي حوالي 5 كم مربع، لم تزد ملكيتهم داخل البلدة القديمة عن خمسة دونمات".

غير أن ذلك الحال تغير بعد النكبة عام 67، حيث "وصل مجموع ما استولى عليه الاحتلال إلى حوالي 84 %، يقع معظمها في القدس الجديدة خارج الأسوار، بينما احتلت قواته نتيجة عدوان 1967م شرق القدس بالإضافة إلى ما تبقى من أرض فلسطين".

وبعد ثلاثة أسابيع من العدوان، أصدرت سلطات الاحتلال قراراً بحل مجلس أمانة بلدية شرق القدس العربية وإخضاعها للقوانين والإدارة الإسرائيلية مع ضمها إلى الشطر الغربي من القدس، كما صادرت في (يونيو) 1968م حوالي 66 كم مربع من أراضي 28 قرية ومدينة فلسطينية حول مدينة القدس ووسعت حدودها البلدية لتصبح مساحتها حوالي 72 كم مربع ضمتها إلى غرب القدس.

وقد باتت مساحة ما يسمى "ببلدية القدس الموحدة" تقدر بنحو 110 آلاف دونم، وبعد عدة سنوات وسعت سلطات الاحتلال مجدداً بلدية غرب القدس بمقدار 15 كم مربع لتصبح 53 كم مربع، وهكذا بلغت مساحة بلدية ما يسمى "القدس الموحدة" عام 1992م حوالي 125 ألف دونم.

واستكمالاً لنهج التهويد والاستيلاء، أعلن البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" في أغسطس 1980م عن ضمّ شرقي القدس إلى الكيان المحتل وتوحيدها مع شطرها الغربي، بينما بلغت مساحة "بلدية القدس الموحدة" ما يزيد على 127 كم مربع نتيجة استمرار المصادرات والتوسعات على حساب الأراضي الفلسطينية.

بينما تتراوح مساحة ما يسميها الإحتلال "القدس الكبرى" ما بين 400 - 600 كم مربع، موصلاً مساحة "حاضرة القدس" إلى ما يزيد على مليون دونم.

وقامت اسرائيل عامي 1967 و1968م بمصادرة 116 دونماً داخل البلدة القديمة في أحياء الشرف والمغاربة والسلسة والميدان، وهدم نحو 600 بناية تضم أكثر من ألف بيت، وحوالي 450 محلاً يملكها ستة آلاف فلسطيني بعد طردهم، إضافة إلى مسجدين.

وأنشأ الاحتلال على أنقاض ما هدمه ما أسماه "الحيّ اليهودي" الذي لم يكن يملك اليهود فيه قبل العدوان سوى 5 دونمات، كانت تدعى "حارة اليهود"، فيما يستوطنه اليوم حوالي 2500 مستعمر.

وتزامن ذلك مع الاستيلاء على حائط البراق والساحة المقابلة له، وعلى مفتاح باب المغاربة المؤدي للحائط والسيطرة على البوابات الخارجية للحرم القدسي الشريف وعدة مبانٍ إسلامية تاريخية.

استكانة عربية

> ولا تتوقف انتهاكات الاحتلال بحق القدس عند حدّ معين، وإنما تصيب "معيشة مواطنيها المقدسيين، من خلال هدم المنازل وتشريد أهلها ومصادرة الأراضي وفرض الضرائب الباهظة وتضييق الخناق عليهم في العمل والتعليم،

ويتواصل العدوان الإسرائيلي ضد الأماكن والمقدسات الدينية، لاسيما المسجد الأقصى المبارك الذي يتعرض حالياً لخطر التقسيم ..الأمر الذي ينبغي على الفلسطينيين جميعا ضرورة توفير مقومات الصمود لمواطني القدس المحتلة، عبر دعم عربي إسلامي، لتثبيتهم على أرضهم وتعزيز وجودهم، والتصدي لما تتعرض له المدينة من هجمة استيطانية تهويدية إسرائيلية محمومة". ترافقها حملة دبلوماسية واسعة النطاق على المستويين العربي والإسلامي لانقاذ مايمكنّ انقاذه تفادي للبكاء على اللبن المسكوب فيما بعد

ومن باب التذكير فإن قرارات القمم العربية لدعم مدينة القدس، لم تأت ثمارها لأنها آليات تنفيذها غير مفعل - سياسيا وماديا بما في ذلك قمة الدوحة الأخيرة التي خصصت مبلغ مليار دولار لدعم القدس لم ير النور حتى الآن..

تمات.. تمات..

الرئيس يعزي

وأشاد رئيس الجمهورية بكل مآثر الفقيد التي اجترحها طيلة حياته.. مبتهلا إلى الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه وجميع أصدقائه ومحبيه الصبر والسلوان "إنا لله وإنا إليه راجعون".

الاربعاء.. اجتماع

وأضاف أن الهدف من عقد متابعة الالتزامات، واستعراض الجهود التي تمت لإيجاد الآليات المناسبة للتسريع بالاستيعاب ومناقشة الحلول المناسبة للعراقيل التي تحد من عملية الاستيعاب.

وأكد وزير التخطيط والتعاون الدولي أن أسباب البطء الحاصل في عملية استيعاب تمويلات المانحين يعود لأسباب محلية وأيضا من قبل الجهات المانحة.

وطبقاً للدكتور السعدي فإن من أهم الأسباب عدم جاهزية الجهات الفنية اليمنية ووجود معوقات عديدة بعضها تشريعية وأخرى سياسية من الداعمين، مشيرا إلى أن اليمن تمر بظروف استثنائية وتعاني من محدودية الموارد المحلية واتساع حجم الاحتياجات الملحة للمرحلة الانتقالية.

ولفت إلى أن الدعم التنموي يعتبر محدداً رئيسياً لتدعيم الاستقرار الكلي وتعزيز ثقة المواطن في جدوى التسوية السياسية.

محتجون في

وطالبوا مؤتمر الحوار بالعمل من أجل الزام الحوثيين بإيقاف أعمال العنف والتصفيات التي يمارسونها في محافظة صعدة ومديرية حرف سفيان بمحافظة عمران والمناطق المجاورة لهما والتي كان آخرها محاولة اغتيال الشيخ شايق محمد شايق.

المناعي يشيد

مؤكداً دعم الصندوق لليمن في كافة المجالات التنموية والاقتصادية بما من شأنه تجاوز التحديات التي تواجهها على خلفية تداعيات الأحداث التي مرت بها.

وفي اللقاء أشاد الأخ رئيس الوزراء بالحرص الذي يبديه صندوق النقد العربي على دعم اليمن، وما يقدمه من مساعدات لتعزيز مسارات الاستقرار المالي والاقتصادي في اليمن .. مشيرا إلى ما تبذله حكومة الوفاق الوطني من جهود لتجاوز التحديات التي فرضتها تداعيات الأحداث الأخيرة خاصة في الجوانب الاقتصادية والمالية والتنموية.

وأكد الأخ باسندوة أن التوافق الوطني جنب اليمن الانزلاق الى المجهول وعزز في نفس الوقت من قدراتها على تجاوز تبعات أحداث 2011م وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي والاقتصادي .. لافتا إلى أن اليمن يعول كثيرا على الاستثمارات العربية والأجنبية بما تمثله اليوم من أهمية في التسريع بعملية النهوض الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق انعكاسات ايجابية على معيشة الناس.

وأعرب رئيس الوزراء عن تطلعه في دعم صندوق النقد العربي لليمن في مجال تقديم المشورات والخبرات الكفيلة بتهيئة المقومات والمناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

حضر اللقاء وزيرا المالية صخر الوجيه والتخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي، ومحافظ البنك المركزي اليمني محمد بن همام ووكيل البنك لقطاع العلاقات الخارجية ابراهيم النهاري.

سياسيون وحقوقيون

منوهة بأن الجهات المعنية ستبدأ بتنفيذ حملات تفتيشية على المنشآت المخالفة وتطبيق النظام على المخالفين من أصحاب العمل والعمالة الوافدة بعد انتهاء المهلة المحددة.

من جانب آخر زأوضى عدد من السفراء والشخصيات السياسية وناشطون حقوقيون بضرورة تنفيذ دراسة مشاريع استثمارية لاستيعاب العمالة اليمنية العائدة من السعودية.

ودعوا في ندوة عن العمالة اليمنية في السعودية نظمتها مؤسسة »هي للثقافة والابداع وتنمية المرأة« بالتعاون مع المركز اليمني للجاليات الحكومة اليمنية للتواصل مع الحكومة السعودية والتفاوض معها بشأن العمالة اليمنية من أجل استثنائهم من قانون العمل الجديد وذلك لخصوصية العلاقة بين البلدين ومراعاة للظروف التي تمر بها اليمن.

منوهين بضرورة أن يكون تصدير العمالة اليمنية إلى دول الجوار بناء على اتفاقيات تتضمن عدم تعرض العمالة اليمنية للإجحاف والذل.

واستنكروا تجاهل قيادة الجالية اليمنية لمشاكل ومعاناة المغتربين، مطالبين قيادة الجالية بحصر رؤوس الأموال اليمنية في السعودية واستقطابها لتنفيذ مشاريع استثمارية في اليمن على أن تقوم الجهات المختصة بتوفير البيئة الاستثمارية الآمنة.

تواطؤ وأطراف

وأضاف في تصريح لـ»الثورة« : إن هذه الخطوة التي جرت في العام 2011م إبان الأحداث التي شهدتها البلاد تمت تنفيذاً لرغبات أصحاب المصالح الخاصة من القطاع الخاص وبتواطؤ من قبل القيادة السابقة للوزارة وأطراف خفية، مؤكداً أن خصخصة الصندوق ألقت بآثار سلبية على موارد وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، التي باتت غير قادرة على القيام بدورها في تجهيز المعاهد الفنية والتقنية وصيانتها وكذا كليات المجتمع.

وأشار الوزير نعمان إلى أن هناك (36) معهداً تقنياً حالياً في مختلف المحافظات تحتاج إلى تجهيزات، إضافةً إلى المعاهد السابقة التي تعاني من تدهور كبير في تجهيزاتها، مما يؤثر على جودة العملية التعليمية والتدريبية.

إنجاز السياسة

وقال بيان صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في اليمن في بيان تلقت »الثورة« نسخة منه ان السياسة الوطنية، التي أعدتها اللجنة الفنية المكونة من وزارة الخارجية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والوحدة التنفيذية لشؤون النازحين، تغطي النازحين داخلياً جراء الصراعات والعنف والكوارث الطبيعية وتشمل كل مراحل النزوح، حيث تتضمن ثلاثة أهداف استراتيجية وهي : منع النزوح القسري والاستعداد لأي حالات نزوح محتملة، حماية ومساعدة النازحين أثناء فترة نزوحهم وتهيئة الظروف الملائمة للعودة الآمنة والطوعية، وإيجاد حلول دائمة للنازحين.

وشدد رئيس الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين الأخ/ أحمد الكحلاني على أهمية وجود سياسة وطنية للنزوح الداخلي في اليمن، وذلك للتعامل مع النزوح منذ بدايته وفق رؤية ممنهجة ومعروفة للجميع، وقال بأن وجود مثل هذه السياسة سيعمل على تذليل الصعوبات التي تواجهها الجهات المعنية بالنازحين والنازحين أنفسهم.

وقال ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن الأخ/ نفيد حسين، "إن هذه السياسة تعتبر خطوة رئيسية باتجاه معالجة قضايا النازحين في كل أنحاء البلاد"، مضيفاً، "لقد تم هذا العمل بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها الحكومة والمجتمع الدولي في سبيل البحث عن حلول دائمة لمعالجة النزوح الداخلي، وهوما يشكل عنصراً أساسيا للاستقرار في البلاد، وبتبني هذه السياسة ستكون اليمن بين الدول بعد العشرين التي تضع سياسة وطنية لمعالجة قضايا النزوح الداخلي.

70 ألف

وأشار إلى أنه سيتم العمل على إنهاء التراكمات من خلال تفعيل القرار رقم (174) بتمديد العمل بقرار وزير المالية رقم (4) بشأن التعليمات التنفيذية بتبسيط إجراءات حصر وربط وتحصيل ضرائب الدخل عن السنوات من 2009م وما قبلها لمتوسطي وصغار المكلفين حتى 31 / 12 / 2013م.